خامسًا: الاسم الواقع بعد الواو التي بمعنى "مع" بين العطف على ما قبله والنّصب على المعيّة:

الاسم الواقع بعد الواو التي تكون بمعنى "مع" ويسبقها فعل أو شبه فعل إمّا أن يمكن عطفه على ما قبله أو لا يمكن عطفه، فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف فهذه ثلاث أحوال:

1ـ جواز العطف والنّصب والعطف أولى: إذا جاز العطف بلا ضعف وجاز النّصب فالعطف أولى، نحو: "اجتهدَ الأبُ والمدّرسُ في تربية الولدِ"، فـ"المدرّس" يجوز رفعه عطفًا على الاسم السابق، ويجوز نصبه على المعيّة، لكنّ العطف أحقّ لعدم وجود ضعف. ومثال ذلك أيضًا قولنا: "ذهبتُ أنا وزيدٌ إلى السّوق"، فـ"زيد" يجوز أيضًا رفعه عطفًا على ضمير الرّفع "التّاء"، ويجوز نصبه على المعيّة، لكنّ العطف أحقّ لعدم وجود ضعف. مثال ذلك قوله تعالى :((وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)) [البقرة:٣٥]، فـ"زوجك" مرفوع معطوف على محلّ الضّمير المستتر في "اسكن"، و"أنت" توكيد للضّمير المستتر، وقوله تعالى: ((فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ)) [المائدة:24]

2ـ جواز النّصب والعطف والنّصب أولى:

إذا جاز العطف بضعف وجاز النّصب فالنّصب أولى، نحو قولنا: "ذهبتُ وزيدًا إلى السّوق" فالنّصب أحقُّ وأولى، لأنّنا إذا رفعنا "زيدًا" كان معطوفًا على ضمير الرّفع المتّصل من دون وجود فاصل بين الضّمير والواو، وهذا ممّا يمنعه النّحويّون، ولا سيّما البصريّون؛ لذلك كان النّصب أحقّ.

الثانية جواز الوجهين والنصب على المعيّة أحسن للفرار من عيب لفظي أو معنوي فاللفظي ما يعود إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب نحو سافرت وعصاما فنصب عصام أحسن من رفعه لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل فيه ضعف

3ـ امتناع عطف الاسم لفساد معنويّ أو صناعيّ ووجوب نصبه على المعيّة أو على إضمار فعل:

1ـ قد يمتنع العطف لفساد المعنى؛ لذلك يجبُ نصب الاسم على المعيّة أو على أنّه مفعول به لفعل محذوف، مثال ذلك: "سار محمّدٌ والبحرَ"، ففي هذا المثال يجب نصب "البحر" على المعيّة، ولا يجوز رفعه عطفًا على ما قبله؛ لأنّ العطف على نية تكرار العامل، ولا يصحّ أن يقال: "سار البحر"؛ إذ لا يجوز تسليط الفعل "سار" على "البحر" من ناحية المعنى. ومع جواز النّصب على المعيّة، يجوز نصب الاسم على أنّه مفعول به لفعل محذوف، نحو: "حضرَ الضّيوفُ فأكلوا طعامًا شهيًّا وماءً عذبًا"، فهنا يجوز نصب "ماء" على أنّه مفعول معه، أو على أنّه مفعول به لفعل محذوف، والتّقدير: "وشربوا ماء". ومنه الشّاهد:166

علفتُها تبنًا وماءً باردًا

ومنه أيضا قوله تعالى:((فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ)) [يونس:71]، فقوله "وشركاءكم" لا يجوز عطفه على "أمركم"؛ لأنّ العطف على نيّة تكرار العامل، إذ لا يصحّ أنْ يقالَ: "أجمعتُ شركائي"، وإنّما يقال: "أجْمَعتُ أمري وجَمَعتُ شركائي" فـ"شركائي" منصوب على المعيّة، والتّقدير ـ والله أعلم ـ "فأجْمِعوا أمرَكم مع شركائِكم"، أو هو منصوب بفعل يليق به والتقدير: فأجْمِعوا أمرَكم واجْمعُوا شركاءَكم".

2ـ وقد يمتنع العطف لفساد صناعيٍّ، نحو: "كتبتُ لك وخالدًا"، فهنا يجب نصب "خالد" على أنّه مفعول معه، ولا يجوز عطفه بالجرِّ على "الكاف"؛ لأنّه لا يجوز على مذهب البصريّين العطف على الضّمير المجرور إلّا بإعادة الجارّ مع المعطوف، فنقول: "كتبتُ لك ولخالد".